الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٢
المعقودة يوم الجمعة
١٧ أيار/مايو ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والستين

الرئيس : السيد فيلشيز - آشر (نيكاراغوا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

التقرير المرحلي عن تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.62
20 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

96-80635

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

التقرير المرحلي عن تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) (A/50/7/Add.16؛ A/C.5/50/57)

١ - السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز كفاءة المنظمة. وفي الوقت نفسه، فإن شكل ومحتوى التقرير المرحلي (A/C.5/50/57) يتسمان بدرجة عالية من العمومية وينتابهما الغموض، ويتعارضان في بعض الأحيان مع توجيهات الجمعية العامة. ورغم أن الجمعية العامة قد نصت بتحديد ووضوح، في القرار ٢١٤/٥٠، على أنه ينبغي ألا يؤثر تحقيق وفورات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها، فإن الأمين العام قد أشار إلى أنه ينبغي توقع حدوث تأخيرات وإرجاءات بسبب تخفيض الموارد. وعلاوة على ذلك، ليس بالتقرير اقتراحات محددة بتدابير إضافية لتحسين الكفاءة ولاحتواء التكاليف الإدارية وتحقيق وفورات. ويتسم الفرع باء المعنون "الاعتبارات البرنامجية والمتعلقة بالميزانية"، من الجزء الثالث من التقرير، بدرجة عالية من العمومية والطابع الأولي رغم أن من حق الدول الأعضاء أن تنتظر تقديم مقترحات وتوصيات محددة ودقيقة في هذا المجال بالذات.

٢ - وأضاف قائلا إن وفده قد أعرب فعلا عن تأييده للنهج الثلاثي المراحل الذي صاغه الأمين العام من أجل تعزيز كفاءة المنظمة. بيد أن التقرير لم يتناول حتى تنفيذ المرحلة الأولى من هذا النهج تناولا وافيا. وأعرب عن تأييد وفده لتعليقات اللجنة الاستشارية بشأن المسألة الواردة في الفقرة ٣٨ من تقريرها (A/50/7/Add.16).

٣ - ومضى يقول إن معدل الشغور الذي اقترحه الأمين العام، ولا سيما بالنسبة إلى وظائف الفئة الفنية، يتنافى مع توصيات الجمعية العامة. وأعرب عن رغبة وفده في معرفة السبب في ضرورة زيادة معدل الشغور في وظائف الفئة الفنية بدلا من اللجوء إلى خيارات أخرى للاقتصاد في التكاليف لا صلة لها بتكاليف الموظفين، إذ أن هذه الخطوة يمكن أن تكون لها نتائج عكسية على تنفيذ البرامج التي جرت الموافقة عليها. وأضاف قائلا إنه لا ترد في التقرير أي إشارة إلى الآثار المالية المرتبطة ببرنامج الانفصال المبكر عن الخدمة أو الانفصال غير الطوعي عنها. وبالنظر إلى الحالة المالية الراهنة للمنظمة، فإن تنفيذ هذه التدابير لن يترتب عليه إلا أثر ضئيل من حيث تحقيق وفورات. وقال إن وفده يطلب معلومات محددة عن تلك البرامج وخاصة عن الآثار المالية المترتبة عليها. ووجه الانتباه، في الوقت نفسه، إلى ضرورة تحديد نسبة ملائمة أكثر بين العقود الدائمة والعقود المحددة المدة.

٤ - وأنهى كلمته قائلا إن التقرير، رغم ما فيه من أوجه قصور، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وينبغي وضع خطة محددة، تراعى فيها تعليقات وتوصيات الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية، من أجل تنفيذ الميزانية الراهنة في الحدود التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠.

٥ - السيد جانغ وانهاي (الصين): قال إن وفده يؤيد تماما الآراء التي أبدتها في الجلسة ٦٠ ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦ - وأضاف قائلا إنه يجب أن تُحترم بصورة تامة إجراءات الميزانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمصاريف الإضافية وصندوق الطوارئ.

٧ - وذكر أنه ينبغي ألا يُتخذ مستوى الميزانية المحدد في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ حدا أقصى. فأعمال الأمم المتحدة تشكل كلا متكاملا؛ ولا يمكن النيل من بعض الأنشطة لتمويل أنشطة أخرى.

٨ - ومضى قائلا إنه لا تتضح من تقرير الأمين العام أنشطة وبرامج الأمم المتحدة المحددة التي سيتعين إرجاؤها. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، ينبغي ألا يؤثر تحقيق وفورات في الميزانية الراهنة على تنفيذ البرامج والأنشطة. ويجب أن توافق الجمعية العامة على تأجيل أي مشروع أو برنامج أو إلغائه أو تخفيض ميزانيته.

٩ - وأنهى كلمته قائلا إن القيود المفروضة على تزويد غرف الاجتماع بورق وأقلام رصاص تسبب درجة بالغة من عدم الارتياح لدى الوفود؛ وأعرب عن أمل وفده في التوصل إلى حل لهذه المشكلة في القريب العاجل.

١٠ - السيد رودريغيز باريا (كوبا): قال إن البيان الذي أدلت به رئيسة مجموعة الـ ٧٧ والصين يجسد الموقف العام لوفده. ويحظى البند قيد النظر بأهمية كبرى نظرا لأن نتائج المداولات هي التي ستحدد مستقبل عملية الميزانية التي جرت الموافقة عليها بتوافق الآراء في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. واللبس الذي يكتنف تقرير الأمين العام وخلو التقرير من التفاصيل يعقدان المداولات. وأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية في أنه كان ينبغي أن يتضمن التقرير مزيدا من المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب البرنامجية والمتعلقة بالميزانية. وأعرب عن أمله في أن يُقدَّم التقرير النهائي بالشكل المتبع عادة في تقارير الميزانية وأن يحتوي على معلومات تكفي لتمكين الجمعية العامة من اتخاذ قرارات قائمة على أسس سليمة.

١١ - وأضاف قائلا إن المفاوضات المتعلقة بميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ كانت معقدة جدا، لكنها أفضت إلى اتفاق دقيق ومتوازن. وأعرب عن أمل وفده في ألا تُبذل أي محاولة لإعادة التفاوض بشأن أحكام سبق الاتفاق عليها، من أجل تحقيق أهداف سياسية محلية.

١٢ - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢١٤/٥٠، أن يقدم تقريرا يحتوي على مقترحات بشأن ما يمكن تحقيقه من وفورات لكي تنظر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها. بيد أن الأمانة العامة شرعت فعلا في تنفيذ عدة تدابير لتوفير التكاليف لا تتسق مع نص القرار وروحه.

ولذا تلزم توضيحات بشأن تفسير الأمانة العامة للولاية المسندة من الجمعية العامة، فضلا عن معلومات واضحة وتفصيلية عن التدابير المتخذة والمبالغ اللازمة.

١٣ - وأردف قائلا إن الموافقة على اقتراح الأمين العام الداعي إلى زيادة معدل الشغور في وظائف الفئة الفنية إلى ٩ في المائة وفي وظائف فئة الخدمات العامة إلى ٧ في المائة معناه إجراء خفض شامل في الميزانية، وهو ما سيترك أثرا سلبيا على تنفيذ الولايات التشريعية وسيشكل إخلالا بما جاء في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. وقد طلب كونغرس الدولة المساهمة بأكبر حصة أن "يصدق" وزير خارجية الولايات المتحدة على أن الميزانية لم تتجاوز ٦٠٨ ٢ ملايين دولار قبل أن يوافق الكونغرس على المساهمة التي تدفعها الولايات المتحدة إلى المنظمة، وهو طلب لا يتنافى فحسب مع ما على الدول من التزامات حيال المنظمة بموجب المعاهدات، بل سيؤدي أيضا، إذا ما وافقت عليه الجمعية العامة، إلى سابقة خطيرة: وهي تطبيق تشريعات داخلية لإحدى الدول خارج أراضيها.

١٤ - وفيما يتعلق بالبدائل التي اقترحتها الأمانة العامة لبلوغ معدل الشغور المستهدف، قال إنه يلزم مزيد من المعلومات عن تكاليف وفوائد برنامج الانفصال المبكر عن الخدمة.

١٥ - واستطرد قائلا إن السنوات الأخيرة شهدت نزوعا متناميا إلى استخدام نظام إعارة الموظفين للأمانة العامة والاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين. ورغم أن من المفيد الاستعانة بهؤلاء الأشخاص في بعض الظروف، فإنهم لا يشكلون حلا للمشاكل المالية للمنظمة: فالإبقاء على خدمة مدنية دولية ذات كفاءة والتزام بمقاصد المنظمة ومبادئها شرط لا غنى عنه بالنسبة لأدائها المستقل. وأعرب عن قلق وفده إزاء ما لاستخدام هؤلاء الأشخاص من أثر على حياد الأمانة العامة وإزاء اختلال التوازن الجغرافي الناشىء عن الاستعانة بأفراد ينتمي معظمهم إلى بلدان لديها القدرة على تمويلهم، وتكليفهم بالعمل في المجالات التي تحظى باهتمام خاص لدى هذه البلدان، الأمر الذي يشوه الأولويات والبرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة. وأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية في أن من المحتمل أيضا فقدان الذاكرة المؤسسية.

١٦ - ومضى قائلا إن من أوجه الخلل الأخرى السيئة السمعة في عملية الميزانية هو دور مجلس الكفاءة. فالسلوك العادي لكبار المسؤولين في الأمانة العامة يشير إلى أن هناك، فيما يبدو، نزوعا إلى تجاهل قرارات وآراء الهيئات التشريعية وإلى التصرف وفق رغبات بضعة بلدان أعضاء لديها سلطة غالبة في تعيين شاغلي أرفع المناصب الإدارية في المنظمة. ومن الأمثلة المحددة في هذا الصدد الطلبات الداعية إلى تقديم معلومات عن مجلس الكفاءة. فقد أشار المتحدث إلى أن وفودا كثيرة، من بينها وفده هو، قد طلبت مرارا معلومات عن هيكل المجلس ومهمته ومصادر تمويله وولايته ولكنها لم تتلق أي رد.

١٧ - وأعقب ذلك بقوله إن من المعروف جيدا أنه قد جرت الموافقة على الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في ظروف استثنائية، وكانت عبارة عن اتفاق سياسي لغرض حل الوضع الصعب الذي تواجهه

المنظمة؛ بيد أن مستوى تلك الميزانية لا ينبغي أن يُحكم منه سلفا على مستوى الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أو أن يشكل حدا أقصى للميزانية. وينبغي للجنة ألا تعاود التفاوض بشأن الميزانية أو بشأن عملية الميزانية التي أرسيت في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وإذا ما رغب أي وفد في تعديل جزء منها أو في إعادة التفاوض بشأن هذا الجزء، سيضطر وفده إلى أن يقترح أن يعاد التفاوض بشأن الميزانية برمتها، بما في ذلك عملية اتخاذ القرار ذاتها. وعليه، ينبغي ألا تنظر اللجنة سوى في مقترحات محددة وملموسة للأمين العام الغرض منها تحقيق مزيد من الوفورات، شريطة أن يضمن الأمين العام ألا يكون لذلك نتائج سلبية على البرامج والأنشطة. وإشارة الأمين العام إلى أن إجراء تخفيضات بهذا الحجم في الميزانية ستقتضي حتما بعض التخفيض في الخدمات وأنه ستكون هناك تأخيرات وإرجاءات في أداء البرامج، دليل واضح على أنه ليس بوسع الأمين العام تقديم مقترحات تتمشى مع الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة.

١٨ - وخلص إلى أن تخفيض الميزانية ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته بل ينبغي أن يسفر عن مزيد من الكفاءة في عمل الأمم المتحدة يُجسده تحسين استخدام الموارد المخصصة من أجل أداء الولايات المعتمدة.

١٩ - السيد ألوم (بنغلاديش): قال إن وفده يرحب بالتزام الأمين العام بتنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وهو يؤيد تماما الآراء التي طرحت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه ينبغي مراعاة أن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة مدفوعة بالطلب، وأنه ينبغي لها أن تلبي احتياجات المجتمع العالمي. فالطلب على أنشطة البرامج عامل موجود دائما ولا يمكن تغييره. بيد أن هناك مرونة أكبر من حيث العرض، أو توليد الموارد، وينبغي أن تستفيد الأمم المتحدة من تلك المرونة في أوقات الحاجة. ومن المهم تنفيذ الميزانية تنفيذا يتمشى مع أنشطة البرامج المأذون بها.

٢١ - ومضى يقول إن هناك تصورات معينة ينطلق منها طلب تخفيض التكاليف وتحقيق وفورات. ومن هذه التصورات أن حجم الأمم المتحدة غير مناسب لمهمتها ومن ثم فهناك ازدواج وتداخل في الأنشطة. وفي حين أنه ينبغي الانتباه بجدية للتكاثر والتداخل اللذين لا داعي لهما، فإن من الواجب أن يؤخذ في الحسبان أن الأمم المتحدة هيئة متعددة الأطراف تتصدى لطائفة هائلة من المسائل. والتحدي الحقيقي هو تمكين الأمم المتحدة من التصدي للمسائل الحرجة لدى المجتمع الدولي وكفالة مشاركة جميع البلدان مشاركة مفيدة في عملها. ومن التصورات الأخرى أن الأمم المتحدة هي كيان بيروقراطي آخذ في التمدد. إن الأمانة العامة أقل حجما من الخدمة المدنية لكثير من الدول. ومن الضروري النظر إلى حجم الأمم المتحدة انطلاقا من حجم أنشطتها وتعقد هذه الأنشطة وتنوعها وما إذا كان حجم الموظفين ونوعيتهم يتناسبان مع نطاق المهام. فتخفيض الموظفين يمكن أن يضر المنظمة. وثمة تصور ثالث مؤداه أن نفقات الأمم المتحدة أكثر مما ينبغي؛ بيد أن نصيب الفرد في هذه النفقات لا يكاد يُذكر كما أن ميزانيتها الإجمالية أقل من ميزانية

كثير من المدن الكبرى. وهذه الميزانية، وفق ما أشار إليه رئيس بلدية مدينة نيويورك، أقل من مجموع ميزانيتي إدارة الشرطة وإدارة المطافىء لمدينة نيويورك. ومن الضروري للغاية تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، غير أنه ينبغي ربط تحقيق الوفورات وترشيد الإنفاق بمتغيرات رئيسية وبالأهداف المراد تحقيقها. وأعرب عن اتفاق وفده مع اللجنة الاستشارية في الرأي الذي طرحته في الفقرة ٣٠ من تقريرها فيما يتعلق بإعارة الموظفين.

٢٢ - وأعرب عن أمله في أن تؤخذ النقاط التي أثارها في الحسبان لدى القيام بعملية تخفيض التكاليف وتعزيز كفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها. وأضاف قائلا إن أي منظمة كبيرة تصادف بعض مشاكل التشغيل التي يلزم أن يُنظر إليها نظرة واقعية، دون اتخاذ قرارات متسرعة. وقال إن وفده يطلب إلى الأمين العام أن يبين للجنة بالتفصيل مسارات العمل المستقبلية وأثرها المحتمل على البرامج حتى يتسنى للجنة أن تحاول إنقاذ المنظمة من مزيد في التدهور.

٢٣ - السيد باليس (إكوادور): قال إن ممثلة كوستاريكا طرحت، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، موقف وفده. وأضاف أن وفده يؤكد مرة أخرى على أنه ينبغي ألا يؤثر أي أجراء يُتخذ من أجل تحقيق وفورات على البرامج التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة: ولا يمكن تجاهل قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠.

٢٤ - واتبع ذلك بقوله إن الجمعية العامة هي التي يجب أن تقرر إدخال أي تعديل في البرامج والأنشطة التي جرت الموافقة عليها. وقد حذرت مجموعة الـ ٧٧ والصين من النتائج السلبية المترتبة على أي تخفيض في ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧؛ وتعاني الأمم المتحدة الآن من صعوبات بالغة في تنفيذ الأنشطة التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٥ - وذكر أن وفده يعتقد أنه يلزم إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة من أجل التوقف عن الإنفاق الذي لا داعى له وزيادة الكفاءة. بيد أنه ينبغي مراعاة الطابع السياسي للمنظمة، والمقاصد التي أرستها المادة الأولى من الميثاق. وأنهى كلمته قائلا إن الدول الأعضاء عليها التزام قانوني بتوفير الموارد من أجل تحقيق تلك المقاصد.

٢٦ - السيد فاريلا (شيلي): أعرب، في معرض إشارته إلى البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن قلقه إزاء أنه لو زاد حجم تخفيضات الميزانية، قد تؤثر هذه التخفيضات تأثيرا خطيرا على عمل المنظمة. ورغم أن من الضروري تحقيق وفورات، ينبغي تذكر أن الأمم المتحدة، المحفل السياسي العالمي الرئيسي للحوار والمواءمة بين الآراء، هي منظمة سياسية بها ١٨٥ دولة عضو. ولكفالة تعدد المصالح وتنوعها، يجب أن تزود المنظمة بخدمات مؤتمرات وافية وذات كفاءة مع توفير التسهيلات لجميع لغات العمل على قدم المساواة. وقال في هذا الصدد إنه يتفق تماما مع الشواغل التي أبدتها لجنة المؤتمرات في الوثيقة A/C.5/50/66.

٢٧ - وأعرب أيضا عن قلقه إزاء التحذير الوارد في الفقرة ٤٠ من تقرير اللجنة الاستشارية والذي مؤداه أن التخفيضات قد تؤدي إلى تدهور عام في نوعية جميع أنشطة الأمم المتحدة تقريبا إذا لم تُنتقى أولويات البرامج بعناية. ومن المهم بصورة خاصة تلافي حدوث أي تدهور في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تشكل الضمان الحقيقي لإقامة عالم يسوده مزيد من المودة ويمكن أن تتوافر فيه الظروف الكفيلة بإحلال السلام والرفاهية والحرية، وهي أمور تصبو إليها جميع الدول الأعضاء.

٢٨ - واستطرد قائلا إن المنظمة ملتزمة، بمقتضى الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بكفالة ألا تتأثر الولايات الموافق عليها بفعل عملية تخفيض التكاليف. ولما كان نصيب الموظفين في النفقات يزيد عن ٧٠ في المائة، سيؤثر إلغاء الوظائف، دون شك، على بعض البرامج والأنشطة. وعليه، ينبغي أن تراعي تدابير توفير التكاليف ولايات المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في السنوات الأخيرة. والدول الأعضاء في حاجة إلى مزيد من المعلومات الأساسية لكي يتسنى لها أن تتخذ قرارات مستنيرة وفي حينها.

٢٩ - وواصل كلمته قائلا إن استخدام التكنولوجيا الجديدة في عمل الأمم المتحدة سيؤدي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة، كما هو مفترض. ومن ثم فإن تأخر وصول هذه التكنولوجيا سيكون له أيضا أثر غير مستصوب ينبغي أن تتلافاه الإدارة التي تتطلع إلى المستقبل. ويُطلب، في هذا الصدد أيضا، تقديم مزيد من المعلومات.

٣٠ - وأعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي تقوم به الأمانة العامة في عرض تقريرها المؤقت عن الوفورات التي يمكن تحقيقها عن طريق تدابير الكفاءة. ولدى الدول الأعضاء والأمانة العامة الأساس القانوني اللازم لتنفيذ أحكام القرار ٢١٤/٥٠. ويجب ألا ينخفض مستوى جودة أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها. ويجب أن تتخذ الجمعية العامة، استنادا إلى المعلومات المتاحة، قرارات حسنة التوقيت لتعزيز العملية الديمقراطية التي نص عليها الميثاق والقرار ٢١٣/٤١.

٣١ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): قالت إنها قد أبلغت أنه قد جرى في الترجمة الشفوية باللغة الإنكليزية للبيان الذي أدلى به الوفد الكولومبي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة ٦٠ حذف فقرة من هذا البيان. ولذا فقد أعربت عن رغبتها في إعادة التأكيد على أنه توجد إجراءات لتنقيح الميزانية من أجل إدراج ولايات جديدة أو تمديد ولايات، فضلا عن تمويل أنشطة إضافية من خلال صندوق الطوارئ. ويدلل حدوث هذا الحذف على أهمية كفالة إتاحة الموارد الكافية لخدمات المؤتمرات؛ وإلا ستتأثر نوعية عمل المنظمة.

٣٢ - السيد فونتين أورتيس (وحدة التفتيش المشتركة): أشار، وهو يتكلم بالنيابة عن رئيس وحدة التفتيش المشتركة، إلى البيان الذي أدلى به وفد كندا، بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، وإلى البيان الذي أدلى به وفد المكسيك. وقال إن الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام (A/C.5/50/57) بشأن وحدة التفتيش المشتركة،

فقرة ناقصة ومضللة. ومن الصعب فهم السبب في خص الوحدة بالذكر وحدها حيث أنها ليست هيئة الرقابة الوحيدة التي لم تقترح أي تخفيض. وفي حين أنه قد طُلب إلى الأمين العام في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ أن يكفل معاملة جميع أبواب الميزانية معاملة عادلة ومتساوية وغير انتقائية، فإن القرار لا يعني صراحة أن تطبق مقترحات الأمين العام تطبيقا شاملا وبصورة متساوية.

٣٣ - واستطرد قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة قد ذكرت في مراسلاتها مع الأمانة العامة أن القرار ٢١٤/٥٠ قرار شامل وينبغي تنفيذه على نحو يراعي تسلسل جميع الإجراءات التشريعية التي انتهت بالموافقة عليه. وفي معرض إشارته إلى الفقرة ٦٥ من الجزء الثالث من القرار ٢١٤/٥٠، قال إن الوحدة ترى أنه قد أسندت إلى الأمين العام ولاية واضحة بأن يراعي احتياجات الوحدة وفق ما أكدت عليه عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة، وخاصة القرارات ٢٢١/٤٣ و ٢٣٧/٤٥ و ٢٢١/٤٨. وتتطلع الوحدة إلى أن ينفذ الأمين العام هذه الولاية. والحكم المنصوص عليه في الفقرة ٦٤ من الجزء الثالث يمنع اتخاذ أي تدابير لتوفير التكاليف فيما يتعلق بنفقات موظفي وحدة التفتيش المشتركة. ولا تزال الوحدة تنتظر من الأمين العام أن يتخذ إجراء قبل حزيران/يونيه ١٩٩٦ لشغل الوظائف الأربع الشاغرة في أمانة الوحدة. ولما كانت تكاليف الموظفين تبلغ نحو ٨٩,٩ في المائة من الميزانية الإجمالية للوحدة، فإن تنفيذ اقتراح الأمين العام الداعي إلى توفير ٠٠٠ ٥٤٠ دولار دون تقليل الموظفين سيقتضي خفضا في نفقات غير الموظفين تبلغ نسبته ٥٥,٤١ في المائة، هو أمر غير واقعي. وتشكر الوحدة لمجموعة الـ ٧٧ تفهمها للسبب في وجوب استثناء الوحدة من تطبيق الممارسة الراهنة.

٣٤ - وأشار إلى الفقرة ٨ من الجزء الأول من القرار ٢١٤/٥٠، فقال إن هذا القرار قد أيد أيضا طلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عما فعله هو والرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشاركة للنظر في منح وحدة التفتيش المشتركة موارد خارجة عن الميزانية ودعما برنامجيا. ولم تتخذ، على حد علم الوحدة، أي خطوات لتحقيق ذلك؛ ولذا فهي تتطلع إلى أن يتخذ الأمين العام إجراءات في هذا الاتجاه. وقد اعترف الأمين العام بالوضع المختلف للوحدة، وذلك لدى تنفيذ التوصية المقدمة من فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ والداعية إلى تخفيض موظفي الأمم المتحدة بما نسبته ١٥ في المائة، عملا بقراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢. ويبلغ نصيب الأمم المتحدة في ميزانية وحدة التفتيش المشتركة نحو ٢١,٣٤ في المائة. ولذا فإنه سيتعين أن يُرد نحو ٧٨,٦٦ في المائة من أي وفورات يجري تحقيقها إلى الهيئات الأخرى المشاركة في الوحدة. وستتعارض التدابير المقترحة لتخفيض ميزانية الوحدة مع توجيهات الجمعية العامة.

٣٥ - وخلص إلى قول إن الوحدة قد أكدت مرارا للأمانة العامة للأمم المتحدة أنها ستسعى جاهدة لاتخاذ تدابير داخلية لتوفير التكاليف من أجل المساعدة في تخفيف حدة المصاعب المالية التي تواجهها الدول الأعضاء. وقد أبلغت الأمانة العامة مؤخرا بأنها تنبأت بأن تحقق في عام ١٩٩٦ وفورات قدرها ٠٠٠ ١٤٨ دولار، وهو ما يمثل نحو ٣,٩ في المائة من مخصصاتها السنوية.

٣٦ - السيد هانسون (كندا): قال إنه ليس في ولاية وحدة التفتيش المشتركة ما يخول لها أن تحكم على أفعال الدول الأعضاء. وأضاف قائلا إنه ليس مع الرأي القائل بأنه يجب استثناء الوحدة من تطبيق أحكام القرار ٢١٤/٥٠. فلو كان في نية الجمعية العامة استثناء أي كيان بعينه، لكان قد جرى ذكر اسم هذا الكيان في القرار. وعليه، فإنه يتطلع إلى أن تتعاون وحدة التفتيش المشتركة تعاونا كاملا مع الأمين العام في محاولته تحقيق وفورات في الميزانية البرنامجية.

٣٧ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال، وهو يرد على تساؤلات طرحت في الجلسة السابقة، إن معدل الشغور في وظائف الفئة الفنية البالغ ٩ في المائة ومعدله في وظائف فئة الخدمات العامة البالغ ٧ في المائة هما نتيجة إسقاطات مديري البرامج فيما يتعلق بمعدل الشغور المطلوب لتحقيق مستوى الوفورات الذي طُلب بموجب القرار ٢١٤/٥٠. ونظرا لغلبة التكاليف المتعلقة بالوظائف في الميزانية العادية، لا يمكن تحقيق التخفيض المطلوب في الميزانية وقدره ١٠٤ ملايين دولار دون تحقيق وفورات في تكاليف الموظفين. ولا يمكن بلوغ هذا المستوى بغير معدل شغور يتجاوز ٦,٤ في المائة. ويقوم الأساس البرنامجي الذي يبرر رفع هذين المعدلين على محاولة الوفاء بجميع الولايات. وينبغي، مع ذلك، أن تتيح الفوائد المكتسبة من حيث الكفاءة الاضطلاع بجميع البرامج المطلوب الاضطلاع بها.

٣٨ - وردا على سؤال بشأن المعايير المتبعة في إجراء تخفيضات في مختلف أبواب الميزانية، أشار إلى أن التخفيضات قد جرى توزيعها بصورة تناسبية بين مختلف الأبواب وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. ولم يستثن من ذلك إلا الباب ٢٠، حيث جُعلت التخفيضات تتفق مع أحكام الفقرة ٣٥ من القرار ٢١٤/٥٠ الداعية إلى إبقاء المستوى المخصص له في الميزانية كما كان عليه في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣٩ - وفيما يتعلق بطلب توضيح المصطلحات "مُؤخرة" و "مُرجأة" و "مُؤجلة" وطلب تقديم قائمة بالأنشطة المتأثرة، أشار إلى أن الموعد النهائي المحدد لتقديم الأمين العام لتقريره الأولي عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/C.5/50/57) لا يتيح تقديم هذه المعلومات التفصيلية. وسيتضمن التقرير اللاحق المقدم إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة هذه التفاصيل فضلا عن مقترحات لتحقيق وفورات. وفي حين أن من المتوقع أن يتأخر إنتاج بعض المخرجات أو أن يجري إنتاجها في وقت متأخر، من فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، عما كان مقررا أصلا، فإن هناك مخرجات أخرى سيؤجل إنتاجها أو يرجأ من فترة السنتين الحالية إلى فترة السنتين التالية. وسيسعى مديرو البرامج إلى تقليل التأجيل والتأخير والإرجاء إلى الحد الأدنى.

٤٠ - وفيما يتعلق بأثر حالة شغور الوظائف على مخطط ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وعلى الميزانية البرنامجية ذات الصلة، قال إنه سيُسترشد في إعداد هذا المخطط وتلك الميزانية بالشروط المحددة في المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، الذي أرسيت فيه أسس الإجراء المتبع في إعداد الميزانيـــة. بيد أن القرار لا

يحتوي على مبادىء يُسترشد بها في تحديد معدلات الشغور. وسيراعي الأمين العام جميع الحقائق ذات الصلة بالموضوع لدى صياغة اقتراحه الخاص بمخطط البرامج.

٤١ - وفيما يتصل بمعاملة بدل التمثيل في الحالة المالية الراهنة، قال إنه كان قد حان موعد تسديد المدفوعات الأولية من هذه المستحقات في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ولكن أمسك عن صرفها إلى أن تتحسن الحالة المالية العامة. وقد تقرر الآن أن يُصرف هذا البدل بحلول نهاية أيار/مايو.

٤٢ - وفيما يتعلق بما يتوقعه الأمين العام من الجمعية العامة بعد النظر في التقرير الوارد في الوثيقة A/C.5/50/57، قال إنه لما كان التقرير قد صدر استجابة لطلب محدد من الجمعية العامة، يتوقع الأمين العام أن تزوده الجمعية العامة بالتوجيه الذي تراه ملائما.

٤٣ - وبخصوص التساؤل عن السبب في تقليل ميزانية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة تزيد عما أجري على ميزانيات اللجان الإقليمية الأخرى، قال إن هذا التخفيض قريب من متوسط التخفيضات التي أجريت على ميزانيات اللجان الإقليمية. وفيما يتعلق بالتخفيضات المقترح إجراؤها على ميزانية إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، قال إن ميزانية مكتبه هو ذاته قد خفضت بما نسبته ٥ في المائة، وخفضت ميزانية مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بما نسبته ٦ في المائة، وخفضت ميزانية مكتب إدارة الموارد البشرية بما نسبته ٤ في المائة. أما ميزانية خدمات الدعم فقد خفضت بما نسبته ٣ في المائة. وقد كانت هذه التخفيضات متسمة بالطابع العملي. فمن بين التخفيضات المحددة المطلوب إجراؤها، كانت اللجنة الخامسة قد أجرت فعلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تخفيضا قدره ١٨,٥ مليون دولار، منها ٨ ملايين دولار تتصل بخدمات الدعم. وعليه، فإذا أخذ هذا المبلغ في الحسبان، فإن تخفيض الاعتمادات المخصصة لخدمات الدعم سيكون في حدود ٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، أجري على بند تشييد المباني وتجديدها وتحسينها، في الميزانية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر، تخفيض قدره ٣,٧ في المائة.

٤٤ - وردا على الأسئلة التي وجهت بشأن برامج الانفصال المبكر عن الخدمة، قال إن برنامج عام ١٩٩٥ قد وضع ليتيح للمنظمة المرونة التي تحتاج إليها لتلبية احتياجات كبار موظفيها وتنويع مزيج المهارات التي لديها لمجاراة الاحتياجات الناشئة للأمانة العامة العالمية. وقد وضعت مجموعة التدابير التعويضية لكي يقل إلى الحد الأدنى الأثر السلبي لبرنامج الانفصال المبكر على الموظفين الخارجين من الخدمة، وخاصة من حيث مستحقات المعاشات التقاعدية.

٤٥ - واسترسل قائلا إنه، كجزء من محاولة الأمين العام الوصول إلى معدلات الشغور المطلوبة وإلى تخفيض التكاليف في تنفيذ الميزانية البرنامجية إلى المستوى المستصوب، بُذلت جميع المساعي للاستفادة القصوى من التناقص الطبيعي للموظفين وتقليل الانفصال غير الطوعي عن الخدمة إلى الحد الأدنى، حيث أن ذلك الانفصال غير الطوعي لن يكون باهظ التكاليف فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى تأخير تنفيذ

القرارات المتعلقة بالميزانية. ولذا تعطى الأولوية الأولى في عملية الاختيار للموظفين المقرر تركهم للوظائف التي تحدد تعليقها.

٤٦ - وفيما يتعلق بتمويل برنامج الانفصال المبكر عن الخدمة، قال إن تكاليف البرنامج في عام ١٩٩٦ المقدرة بـ ١٥ مليون دولار ستغطى من الاعتماد المخصص للتكاليف العامة للموظفين. ومن حيث تكوين الوظائف التي سيجري إخلاؤها، فقد زيد المجموع الأصلي لها إلى ٢٤٦ وظيفة، بعد أن كان ١١٥ وظيفة في عام ١٩٩٥، وذلك على ضوء قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢١٥/٥٠ من أجل رفع مستويات الشغور وتحقيق الوفورات التي طلبت في هذين القرارين.

٤٧ - واستطرد قائلا إنه سيدرج نحو ١٤٣ موظفا في البرنامج الجاري لعام ١٩٩٦. والهدف من ذلك هو تمكين الأمين العام من تجميد وظائف وتحقيق الوفورات المطلوبة، وتمكينه، في بعض الحالات، من استيعاب موظفين آخرين في انتظار نقلهم. وبخصوص موظفي الفئة الفنية المشاركين في البرنامج، قال إن البرنامج يضم موظفين من مواطني ٤١ بلدا؛ وتوزيعهم من حيث نوع الجنس هو كالتالي: ٣٦ موظفا و ١٩ موظفة في عام ١٩٩٥، و ٢٥ موظفا و ٧ موظفات في عام ١٩٩٦. وعند الانتهاء من برنامج عام ١٩٩٦، ستتاح البيانات للجنة أثناء مناقشات غير رسمية.

٤٨ - ومضى قائلا إنه بالنظر إلى أن معدل الشغور في فئة الخدمات العامة أقل بكثير من معدله في الفئة الفنية، ينصب تركيز برنامج الانفصال المبكر عن الخدمة في عام ١٩٩٦ على موظفي فئة الخدمات العامة. بيد أنه فيما يتعلق بمعدل الشغور في وظائف الفئة الفنية، فإن الرقم المستهدف بلوغه حتى نهاية عام ١٩٩٧ سيُسعى إلى تحقيقه، إلى أقصى حد ممكن، عن طريق التناقص الطبيعي للموظفين والانفصال الطوعي عن الخدمة (بصورة رئيسية عن طريق برنامج ترك الخدمة مقابل عوض)، ونقل الموظفين، وأخيرا عن طريق الانفصال غير الطوعي، في الحالات التي لا يمكن فيها إيجاد وظائف في مجالات أخرى بالأمانة العامة تناسب مؤهلات الموظفين الذين تحدد نقلهم. وتقوم الإدارة حاليا بعملية وضع برنامج الانفصال المبكر عن الخدمة لعام ١٩٩٦ في صورته النهائية، وهي العملية التي سيجرى فيها تحديد الموظفين الذين سيجري نقلهم ووضع خلاصة وافية للوظائف التي يمكن أن يتقدموا بطلبات لشغلها.

٤٩ - وأضاف يقول إنه قد بذلت قصارى الجهود لتقليل الانفصال غير الطوعي عن الخدمة إلى الحد الأدنى ولتجنب حدوث "استنزاف للأدمغة"، يمكن أن يُفقِد المنظمة موظفين مؤهلين أمضوا فترة طويلة في الخدمة وما زال بإمكانهم أن يسهموا بفعالية في عملها. ومن المهم ألا تخسر المنظمة الاستثمارات التي وظفتها في تدريب موظفيها. ولذا فإن الأداء والتنقل والتدريب والمهارات اللغوية اعتبارات رئيسية في تقييم الموظفين الذين يشملهم برنامج النقل.

٥٠ - وفيما يتصل بالمبرر القانوني للانفصال المبكر عن الخدمة، قال إن من الضروري تقليل نفقات الموظفين لتحقيق الوفورات التي طلبتها الجمعية العامة. فإذا لم يحقق التخفيض الطوعي للموظفين

الوفورات اللازمة، سيضطر الأمين العام إلى استخدام السلطة المخولة إليه بمقتضى المادة ٩ - ١ (أ) و (ب) من النظام الإداري للموظفين لإنهاء تعيين بعض الموظفين إذا اقتضت ضرورات الخدمة تخفيض الموظفين.

٥١ - وعن الأساس المنطقي للتجميد الجاري للتعيينات والاستثناءات الممنوحة من أجل مواصلة تعيين المرشحين الناجحين في الامتحانات التنافسية الوطنية ولتلبية الاحتياجات التخصصية والتقنية التي لا يمكن تلبيتها داخليا، قال إن التعيينات الخارجية هي الملاذ الأخير في مثل هذه الحالات. فبمواصلة تعيين المرشحين الناجحين في الامتحانات التنافسية الوطنية، يسعى الأمين العام إلى المحافظة على شريان الحياة في قلب الخدمة المدنية الدولية، وهو أمر يحظى باهتمام عام لدى الدول الأعضاء. وعملية الامتحانات التنافسية الوطنية يراد منها أيضا التصدي لعوامل تشغل بال الدول الأعضاء منذ زمن بعيد وتتصل بالدول غير الممثّلة والدول الممثلة تمثيلا ناقصا. وقد أثبتت الخبرة أن التوقف عن هذا الاستقدام القيِّم للموظفين، بسبب حالة عارضة، أبعد ما يكون عن الحكمة. والاستمرار في استقدام الموظفين هو أيضا دليل على ثقة الأمين العام في أن العمل المهم الذي تقوم به الأمانة العامة العالمية سيستمر، عن طريق الإدارة الفعالة بفضل دعم الدول الأعضاء وتوجيههم، على مدى السنوات المقبلة.

٥٢ - وردا على التساؤلات المتعلقة باستعراض الكفاءة ومجلس الكفاءة، قال إنه قد جرى نشر معلومات عن صلاحيات مجلس الكفاءة ودوره في الوثيقة ST/SGB/281 وفي المرفق السادس من تقرير اللجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/50/7/Add.16). وفي حين أن الأمانة العامة تسعى إلى تقليل التكاليف في الأجل القصير عن طريـــق إيجاد سبل أكفأ للاضطلاع بالمهام، فإن أغلبية ما اقترحه مديرو البرامج من مسائل يزيد عددها عن ٣٠٠ مسألة وفحوى الاستعراضات الشاملة، يستهدفان إيجاد سبل لتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة على المدى الطويل. وتكنولوجيا المعلومات، التي يتوقف عليها مستقبل المنظمة، مثال واحد على الاستثمار القصير الأجل المراد منه تحقيق مكاسب طويلة الأجل.

٥٣ - وبخصوص السؤال عما إذا كان سيجري حل مجلس الكفاءة لو تعين تمويله من الميزانية العادية، أشار إلى أن تكاليف المجلس ضئيلة للغاية لو قورنت بالفوائد التي يحققها للمنظمة، وأنه لا توجد خطط راهنة لحله. بيد أن نطاق جهود المجلس قد اتسع وهو يعتمد في تمويله على مبلغ من التبرعات هو من الضآلة بحيث يسبب عدم وجود أي خطط لإعطاء المجلس الصفة المؤسسية بعض القلق. وقد أمكن تشكيل الفريق العامل للمجلس بفضل الالتزام السخي من جانب خبراء وزملاء ينتمون إلى نحو ٣٠ بلدا. وقد أنشئ أيضا صندوق استئماني لتغطية التكاليف العارضة للمجلس ولدعم مشاركة خبراء من البلدان النامية. وتبلغ الأموال التي تم التعهد بتقديمها للصندوق حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٦٠ دولار. وستُبلغ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بجميع التبرعات المقدمة لتمويل عملية زيادة الكفاءة، سواء أكانت هذه التبرعات نقدية أم عينية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالأرقام المستهدفة المقرر الوصول إليها عن طريق استعراضات الكفاءة، وبالعلاقة بين هذه الاستعراضات وتخفيضات الميزانية، قال إنه من أجل تخفيض الميزانيات إلى الحد الذي طلبته الجمعية

العامة، حـُدد تخفيض في الميزانية لكل مدير برنامج بما يتناسب مع برنامجه، بحيث تتحقق تخفيضات إجمالية في الميزانية قدرها ١٥٤ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، طلب إلى مديري البرامج إجراء استعراضات للكفاءة من أجل تعيين مواضع تحقيق الوفورات وزيادة فعاليته بغية تخفيف حدة الآثار الناجمة عن تخفيضات الميزانية. وتواجه المنظمات بالترحاب التحدي الذي يقتضي منها تحقيق المزيد من الإنجازات بموارد أقل، كما أنه يجري حاليا تدريب مديري البرامج على إعادة تقييم مشاريعهم.

٥٥ - وأعقب ذلك بقوله إن مجلس الكفاءة ركز حتى الآن تركيزا أساسيا على الدراسات التي أجريت على صعيد الإدارات بهدف تعزيز كفاءة إنجاز البرامج التي طلب القيام بها. وتقترب هذه المرحلة الآن من نهايتها وتتكون المرحلة الثانية من مجموعة من الاستعراضات الشاملة المتعلقة بمواضيع من قبيل إدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والوثائق. وسيسدي مجلس الكفاءة إلى الأمين العام مستقبلا المشورة فيما يتعلق بالمجالات التي يحتمل أن يكون فيها ازدواج أو تداخل والمجالات التي يـُحتمل أن تكون البرامج المطلوبة فيها ذات أقل قيمة لدى الدول الأعضاء.

٥٦ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): قالت، وهي تتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنها تأسف لأن وكيل الأمين العام لم يتناول جميع الأمور التي تشغل بال مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعربت عن أملها في الرد على الأسئلة الباقية في الجلسة العامة وألا تؤثر التدابير التي تقترحها الأمانة العامة حاليا على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المأذون بها، وفق ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠.

٥٧ - السيد أوداغا - جالومايو (أوغندا): قال إن الردود التي قدمها وكيل الأمين العام تشكل أساسا جيدا لمناقشات لاحقة. وأعرب عن أمله، بوصفه ممثل بلد نام، في أن يتسنى معاودة تجهيز غرف الاجتماع بأقلام الرصاص والورق بعد تحسن الحالة المالية للمنظمة. وأنهى كلمته قائلا إن من المهم أن تنظر الأمانة العامة، وهي تستكشف طريقة تحقيق التوفير، في الآثار الكاملة المترتبة على إعادة التنظيم.

رفعت الجلسة ظهرا